ملخص تنفيذي

للتقرير النهائي لتقييم حماية العلامات

التجارية في مصر

إعداد

طلال أبو غزالة آسوشيتس ليمتد

الدار للاستشارات

إن الغرض من هذه الدراسة هو قياس نطاق التعدي والقرصنة علي العلامـات التجاريـة فـي مـصر ولتحديد مصدر التعدي والقرصنة بالنسبة لصناعات معينة وتحديد الآثار الاقتصادية المباشـرة والغيـر مباشرة لهذه التعديات والقرصنة. كما أن الغرض من هذه الدراسة هو اقتراح وسائل للتحكم في خفـض مدي التعدي والقرصنة علي العلامات التجارية في مصر.

العلامة التجارية هي كلمة أو شعار أو رسمه أو أي رمز أخر يستخدم للتعريف بالمنتجـات وتمييزهـا. كما أن التعدي علي علامة تجارية هو الاستخدام الغير مرخص به أو التقليد لعلامة تجاريـة مملوكـة لطرف أخر بغرض الخداع أو أحداث اللبس أو التضليل. كما أن قرصنة علامة تجاريـة هـو القيـام بالإنتاج بدون تفويض وبصورة غير قانونية وبكميات تجارية لمنتج محمي بعلامة تجارية.

لقد توصلت الدراسة إلي وجود تعدي وقرصنة واسعة النطاق على العلامات التجارية فـي القطاعـات الست التي تمت دراستها وهي بالتحديد الأغذية والمشروبات والمواد الـصيدلانية والملابـس الجـاهزة والمنتجات الكهربائية والسجائر والتبغ ومنتجات العناية الشخصية. لقد تم تحديد أنة بالنسبة للأغذية فان المنتجات المتعدية على علامات تجارية يتم في الغالب تصنيعها في مصر في مصانع خفية لا تخـضع لأي من وسائل الرقابة. تحتوي هذه الأغذية في كثير من الأحوال علي مركبات كيميائية ضارة للغايـة يمكن أن تسبب أمراضا خطيرة مثل السرطان والفشل الكلوي.

وبالنسبة للمواد الصيدلانية المتعدية على علامات تجارية فإنها أيضا في غالبيتها تـصنع فـي مـصر. وتكون غير مطابقة للمواصفات و تحتوي علي مكونات ذات جودة اقل.ولقـد صـرح

وزير الصحة منذ وقت قريب أنة يجب تغليظ العقوبات الخاصة بالغش في الأدوية وبديهي المخاطر التي قد تنتج عن مواد صيدلانية غير مطابقة للمواصفات.

بالنسبة لمنتجات العناية الشخصية المعتدية فقد تم اكتشاف انه يتم علي سبيل المثـال جمـع زجاجـات الشامبو المستعملة من حاويات القمامة وملئها بمنتجات غير مطابقة للمواصفات ومختلفة عن المنتجـات الأصلية. يتم في الغالب تهريب الملابس الجاهزة المتعدية على علامات تجارية من الـشرق الأقـصى بكميات كبيرة من خلال الحدود الليبية المصرية والمنافذ الأخرى. كما يتم أيـضا عـرض المنتجـات الكهربائية المتعدية على علامات تجارية والتي يتم في كثير من الأحيان تهريبها من الشرق الأقصى في كثير من المحال التجارية جنبا إلي جنب مع المنتجات الأصلية وتشمل هذه المنتجات الكهربائية المتعدية الكابلات الكهربائية وفواصل الدوائر الكهربائية والتي قد يؤدي استخدمها إلي حـدوث حرائـق تـدمر الممتلكات وتؤدي إلي الوفاة .

كما يتم تهريب السجائر التي تمثل قرصنة لعلامات تجارية والمصنعة في الشرق الأقصى مـن خـلال المنافذ الرئيسية وخلال الحدود الليبية – المصرية. وتحتوي هذه السجائر علي مواد ذات جودة أقل مـن المكونات الأصلية ويمكن أن تؤدي إلي معدلات اعلي من السرطان وأمراض القلب.

تم دراسة التأثير الاقتصادي علي القطاعات الست. وتوصلت الدراسة إلي أنة إذا تم التخلص من التعدي علي العلامات التجارية بالنسبة للبضائع التي تم دراستها فقط فإنه كان يمكن الحصول علي ألفين ومائة مليون جنية مصري إضافية كضريبة مبيعات في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وأربعمائة

وثمانية وثمانون مليون جنيها إضافية كضريبة دخل علي الشركات في نفس العام.

أما بالنسبة للتأثير الاقتصادي الغير مباشر فان منتجات الأغذية والمنتجات الصيدلانية المتعدية علي علامات تجارية تسبب مشاكل صحية خطيرة. تقدر تكلفة الرعاية الصحية الكلية في مصر بأربعة وتسعون مليار وخمسة ملايين جنية مصري سنويا. فإذا افترضنا أن اثنين في المائة من هذه التكلفة ناتجة من منتجات متعدية علي علامات تجارية فأن التكلفة الصحية للمنتجات المتعدية على علامات تجارية تكون مليارا وثمانمائة وواحد وثمانون مليون جنية مصري سنويا. وعلي الجانب الأخر فان تكلفة حوادث الطرق في مصر تقدر بنحو ثلاثة مليارات جنية مصري سنويا. فإذا افترضنا أن قطع غيار السيارات المتعدية علي علامات تجارية مسئولة عن خمسة في المائة من حوادث الطرق في مصر فان هذه النسبة المئوية تمثل مائة و خمسون مليون جنية مصري سنويا.

وبالتالي فان التأثير الكلي للتعدي علي العلامات التجارية في صورته المباشرة والغير مباشرة وتأثيره علي الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقدر بسبعة مليارات وثمانمائة مليون جنية مصري سنويا.

لقد أوضحت الدراسات أن تخفيضا كبيرا في معدلات التعدي علي العلامات التجارية سوف يؤدي إلي استثمارات أجنبية مباشرة إضافية. نحتاج بصورة كبيرة إلي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنمو الاقتصاد المصري. بالإضافة إلي ذلك فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط بصورة مباشرة بنقل التكنولوجيا والذي يرفع من مستوي القاعدة التكنولوجية في مصر و يؤدى إلى رفع مستوى جودة البضائع المصرية و يمكنها من المنافسة كبضائع للتصدير. كما أن مصداقية الحكومة

المصرية باعتبارها قادرة على فرض سلطان القانون و الوفاء بالتزاماتها الناتجة مـن توقيعهـا علـى اتفاقيات دولية مثل اتفاقية التريبس (الاتفاقية الخاصة بجوانب الملكية الفكرية المتعلقـة بالتجـارة) هـي جانب أخر هام لا يجب إغفاله. لقد قامت الدراسة أيضا بعمل استبيان بالنسبة للمـستهلكين بخـصوص حماية الملكية الفكرية ولقد أوضح هذا الاستبيان نقص مستوى الـوعي بالنـسبة للمـستهلك المـصري بخصوص هذا الموضوع.كما ناقشت الدراسة بالتفصيل الأسس الثلاثة المطلوبة لقيام نظام حماية فعـال بالنسبة للعلامات التجارية و كذالك التزامات مصر الناتجة من توقيع على اتفاقية التريبس.

تنتهي الدراسة بمقترحات لتحسين نظام حماية العلامات التجارية في مصر و التي تشمل:

١. إنشاء محاكم متخصصة في مجال الملكية الفكرية.
٢. التدريب الفعال و المتقدم لمفتشي الملكية الفكرية.
٣. رفع مستوى تدريب وكلاء النيابة في مجال الملكية الفكرية.
٤. رفع وعى المستهلك المصري بالنسبة لأهمية حماية العلامات التجارية و مزيد من التـدريب و الشفافية بالنسبة لمكتب العلامات المصري.
٥. تعزيز الإجراءات الحدودية.
٦. استخدام التعويضات كعامل ردع حينما يكون ذلك مناسبا و كذلك عدم التـردد فـي اسـتخدام الإجراءات التحفظية عند الحاجة.